عنها. لكل هذه الأسباب أصبحت محادثات الحكم الذاتي محادثات هامشية يراد منها اثبات ان الاطراف ما زالت ترغب في مواصلة المفاوضات.

.انتهت جولة من مفاوضات الحكم الذاتي في القاهرة بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة، على مستوى الخبراء، دون أية نتائج، فقد بقيت المواقف متباعدة، كما كانت عليه في السابق، ولم يحدد موعد للجولة القادمة» (هآرتس، ١٩/١١/١٩٨٠).

وقد أفادت مصادر مقربة من الأطراف المتفاوضة، «أن اسرائيل ضغطت، خلال هذه الجولة، من أجل استمرار المفاوضات، واقترحت رفع مستوى التمثيل فيها الى مرتبة الوزراء... إلا أن مصر التي وافقت، دون رغبة، على هذه الجولة، رفضت تحديد موعد لجولة قادمة، وأشارت الى الهوة العميقة التي تفصل بين «موقفها وموقف اسرائيل» (هآرتس، ١٩/١١/١٩٨٠). وكانت مصر قد اقترحت، أن تعد كل دولة من الدول الثلاث، «وثيقة عمل جديدة تفصل فيها موقفها في المفاوضات، وعندما ينتهي العمل من هذه الوثيقة، تبدأ المشاورات لتحديد موعد للجولة القادمة» (المصدر نفسه).

في هذا السياق، وأمام اللجنة الفرعية المنبثقة عن مجلس النواب الاميركي، عدد سول لينوفيتش، المندوب الاميركي الخاص لمفاوضات الحكم الذاتي، خمس معضلات تواجه مفاوضات الحكم الذاتي هي:

«أ - ضمان المصالح الأمنية لاسرائيل.

«ب - توزيع عادل لموارد مصادر المياه.

«ج - وضع الأراضي العامة، ومستقبل المستوطنات الإسرائيلية.

«د - صلاحيات المجلس الاداري للحكم الذاتي.

«هـ - حق الاقتراع لسكان القدس الشرقية (دافار، ٢٠/١١/١٩٨٠). وكان سول لينوفيتش قد لخص توصياته للادارة الاميركية الجديدة بالنقاط التالية:

١. - ضرورة الاستمرار في مفاوضات الحكم الذاتي.

٢. - لا بديل لهذه المفاوضات.

٣. - الطرفان على استعداد للاستمرار بها» (المصدر نفسه).

ومن جهة أخرى، ورغم ارتياح اسرائيل لتصريحات ريغان بشأن منطقة الشرق الأوسط، «فهي تسجل تلميحات وإشارات تفيد أن الادارة الأميركية الجديدة قد تهمل اتفاقيتي كامب ديفيد، كطريق لحل النزاع العربي - الاسرائيلي، بحيث يحتمل أن تطرح افكاراً وتفرضها على الحكومة الاسرائيلية، دون أن تكون هذه الافكار مقبولة منها» (و.إ.إ.، العدد ٢١٩٢، ٩و١٠/١١/١٩٨٠).

أما الشيء المؤكد فهو أن هذه المفاوضات لن تتجدد قبل ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ففي اجتماع وزير الخارجية الاسرائيلية اسحاق شمير مع نائب وزير الخارجية المصرية بطرس غالي، في باريس، «اتفق الطرفان على عدم استئناف المفاوضات رسمياً قبل دخول ريغان الى البيت الابيض» (و.إ.إ.، العدد ٢٢١٤، ٤و٥/١٢/١٩٨٠، ص١٢).

تطبيع العلاقات مع مصر

تطبعت عملية تطبيع العلاقات الاسرائيلية - المصرية، شوطاً كبيراً. ونلاحظ من خلال رصد تفاصيل هذه العملية، أن التطبيع وصل الى مستويات عالية، في مجال التعاون الزراعي والاستيراد والتصدير، والقضاء والأمن والتنسيق السياسي. ونلاحظ أيضاً وكما سنرى في هذا التقرير، أن هذه العملية لا يستفيد منها سوى طرف واحد هو اسرائيل.

- **التعاون على صعيد الأمن:** «استقدم الاركان القطرية في شرطة اسرائيل، طلباً الى الشرطة المصرية لاعتقال وكيل سفريات مصري، احتال على ١٠٧ أشخاص وهرب باموالهم الى القاهرة، وقد أبدت الشرطة المصرية استعدادها لاعتقاله وتسليمه لاسرائيل، إذا ما قدمت اسرائيل شكوى رسمية بذلك» (هآرتس، ١٦/١١/١٩٨٠).

- **على صعيد القضاء:** «استقدم سكرتارية المحكمة المركزية في تل - أبيب بلاغاً للسفارة المصرية حول اعتقال مواطن مصري ارتكب العديد من المخالفات في اسرائيل، من ضمنها التسلل الى